

دفاعاً عن العودة

نرجو أن يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة إنتقالية . ولكن إلى أن يتم ذلك ، ووضعاً للأمر في نصابها ، يهمننا إبداء الملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية رداً على كتابنا بالعودة عن الإستقالة .

أولاً - إن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية يمثل وجهة نظرها . أما نحن فرأينا هو ما عبرنا عنه في الموقف الذي أعلنناه . ونحن لا نعتقد أن ما يراه رئيس الجمهورية يجب أن يكون بالضرورة هو الصحيح كلما ظهر تباين في الرأي بينه وبين رئيس الوزراء . وإذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يده ، فإن سوء استعمالها ، أو التفرد في استخدامها ، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه .

ثانياً - لم ننكر يوماً أن وضع الحكومة كان شاذاً منذ إعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالته ثم منذ استشهاده . وهذا ما عدنا فأثبتناه في كتاب العودة عن الإستقالة . وإذا كنا قد تحملنا المسؤوليات في ظل هذا الواقع كارهين مكرهين في إنتظار تأليف حكومة جديدة ، كما قضى نص المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١ ، فإننا لا نفهم حكمة رئاسة الجمهورية في قبول هذا الواقع على علته عبر ما يزيد على خمسة عشر شهراً والإنتظار حتى الأيام الأخيرة من العهد لتغييره . إننا لا نفهم لماذا

سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع قبل اليوم عندما كان ذلك لازماً ومجدياً وطبيعياً . وقد دعوناه إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل . العجب كيف أن الحكومة التي اعتبرت صالحة في نظر رئاسة الجمهورية لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية واجهها لبنان في تاريخه لا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ لأيام معدودة فيما لو حصل ، ونحن نرجو أن لا يحصل .

ثالثاً - يجري الحديث عن حكومة انتقالية ، ومثل هذه الحكومات لا نرى لها ذكراً أو وجوداً في القانون أو الدستور . فالمادة ٦٢ من الدستور تقول : « في حال خلوصه الرئاسة لاية علة كانت ، تناط السلطة الإجرائية وكالة «بمجلس الوزراء» ، ولا تقول بحكومة انتقالية . لقد سجل الشيخ بشارة الخوري سابقة وحيدة في هذا الإطار عام ١٩٥٢ يوم استقال من منصبه بعدما عين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة سُميت إنتقالية . ولو تكررت تلك السابقة لأضحت عرفاً . ولقد أبيت شخصياً الإسهام في إنشاء مثل هذا العرف يوم أعلن الرئيس الياس سركيس عزمه على الإستقالة فطالبني بتقديم استقالتي أولاً فلم أستجب لطلبه ، لأنني اعتبرت الحكومة الإنتقالية بدعة يجب أن لا تتكرر .

رابعاً - في حال شغور سدة رئاسة الجمهورية لا سمح الله ، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة معينة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى ، وبخاصة أبناء الطائفة التي جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها . وأي رئيس للجمهورية ينيي عهده وسدة الرئاسة مهددة بالشغور لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يُترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته .

خامساً - إننا في ضوء الموقف الذي أعلنه نعتبر أنفسنا مستمرين في المسؤولية .
ونحن لم نقل ما قلناه الا لأننا نعي خطورة النتائج التي يمكن أن تتأتى
في الظرف الراهن من الإقدام على تشكيل حكومة جديدة تسمى
إنتقالية .

سادساً - هناك سبيل وحيد لمواجهة هذا الواقع الأليم وتدارك الأسوأ ، ألا وهو
إنجاز الاستحقاق الدستوري في موعده . فليقم كل مسؤول بواجباته
في هذا الصدد ، وليقلع المخربون على الاستحقاق عن تخريبهم ،
فيؤفروا على البلاد والعباد كل هذه الأخطار والإشكالات وينتفي كل
حديث عن الفراغ والحكومات . وهذا ما ننتظره ونتمناه من مجلس
النواب بتعاون الجميع .